الصومال: الفيضانات تهدد حياة 400 ألف شخص

أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الجمعة، أن الفيضانات في الصومال أثرت على أكثر من 400 ألف شخص في 14 منطقة، منذ أواخر أبريل الماضي.

وأضاف المكتب في بيان أن من بين الـ400 ألف شخص، نزح أكثر من 101 ألف و300 شخص من منازلهم، في إقليم شبيلي الوسطى جنوبي البلاد.

وأفاد أن حوالي 66 ألف شخص نزحوا أيضًا من منازلهم في مدينة جوهر العاصمة الإدارية لولاية هيرشابيل وسط البلاد، التي تضررت بشدة جراء الفيضانات، مما يهدد بأزمة إنسانية حادة في المنطقة.

وفي السياق، قال محمد عبد الله عدن، الذي يعيش في قرية على بعد 10 كيلومترات من مدينة جوهر، إنهم يواجهون أزمة إنسانية خطيرة، بعد أن عزلتهم الفيضانات عن باقي أنحاء البلاد.

وفي حديثه للأناضول عبر الهاتف، أضاف عدن (40 عاما) وهو أب لـ6 أطفال: "لقد غمر النهر أراضينا الزراعية، ودمر المحاصيل".

وناشد المسؤولين بتوصيل مساعدات إنسانية عاجلة إلى المنطقة، مشيرا أن "الطريقة الوحيدة للقيام بذلك في بعض المناطق هي عن طريق الجو، لأن جميع الطرق مقطوعة تماما".

مع انعقادها بالقاهرة هذا الأسبوع

ملفات دقيقة وهامة في مباحثات الفصائل الفلسطينية

عزت حامد

عباس كامل مع يحيى السنوار في غزة

تتواصل ردود الفعل على الساحة السياسية مع دقة الملفات المزمه مناقشتها قريبا في اجتماعات الفصائل الفلسطينية بالقاهرة ، وهي الاجتماعات التي ستبحث في بعض من القضايا على رأسها قضية الاشراف على صندوق إعادة إعمار غزة.

وعن هذه القضية يشير تقرير خاص للتليفزيون البريطاني إلى أن عدد من الدول العربية تدعم التوجه المصري الخاص بإنشاء صندوق لإعادة الإعمار ، وهو الصندق المعني فقط بإعادة إعمار غزة.

ومن أبرز هذه الدول الأن قطر والإمارات وبعض من الدول العربية الأخرى المعنية بنجاح هذه التجربة التي تقودها مصر الان. وفي هذا الصدد أشار التقرير إلى اتفاق الدول العربية المشاركة أو المساهمة في إعادة الإعمار على المبادئ المصرية الخاصة بمنظومة إعادة الإعمار ، ودفع الأموال لمنظومة اقتصادية مستقلة ستعني فقط بالإعمار بغض النظر عن أي شبهات تتعلق بأي فصيل أو حتى حركة حماس.

ويوضح التقرير أن هناك بالطبع جهات سياسية بالحركة تسع إلى استغلال التطورات السياسية الحالية لتحقيق أي قدر من المكاسب لكسب أي شعبية ، وهو ما بات واضحا مع طرح قضية إعادة الإعمار في غزة.

وتشير صحيفة الأخبار اللبنانية إلى أن الانفتاح المصري الأخير على غزة ومع حركة حماس يحقق هذا الهدف ، حيث يرغب النظام المصري في اقتناص فرصة الاحتياجات الكبيرة لتنفيذ عملية إعادة الإعمار خلال العامين المقبلين، إذ يمكن توفيرها من مصانع الجيش في سيناء التي تعمل بالفعل، ما يقلّل من تكلفة النقل ويتيح سرعة الوصول، إلى جانب توفير الاحتياجات الغذائية التي ستصل إلى غزة، سواء من مصانع الجيش أم عبر اتفاقات تبرمها الشركات التابعة له.

ووفق أوساط تحدثت للصحيفة فإن الرؤية المصرية مرتبطة بتحويل غزة لتكون سوقاً استهلاكية للبضائع المصرية عبر رفع ميزان التجارة مع القطاع مباشرة، شريطة أن يتمّ تحقيق التبادل التجاري على قاعدة ما يرغب فيه الجيش، لكن مع إدراك طبيعة الأرض في غزة، والعمل على فهم الواقع الجغرافي بدقة، ولا سيما في ما يتعلّق بالأمور الدقيقة التي سبق أن تسبّب غياب المعلومات عنها في قلق بالغ لمصر، خاصة خلال التوتر الأخير. ومن هنا، ترى القاهرة في الدور الجديد في غزة فرصة لا تتاح كثيراً، ويجب استغلالها لتأمين الحدود كلياً، والحديث للصحيفة.

بدوره أعلن سفين كوبمانس مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص وتور وينسلاند ، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ، أن اللجنة الرباعية اتفقت على إجراءات لضمان الاستقرار في المنطقة وعدم القيام بأي مواجهات مستقبلية يمكن أن تحثل بين حركة حماس من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى.

وأشارت صحيفة الغارديان في تقرير لها أن المباحثات الفلسطينية المرتقبة بين الفصائل تتزايد أهمية مع اقترابها ، وهناك الكثير من التحديات التي تعترض هذه المباحثات. وتوضح الصحيفة أن من أبرز هذه التحديات ثقة الأمم المتحدة الضعيفة ببعض الفصائل وعلى رأسها حركة حماس.

وقال مصدر مسؤول للصحيفة أن حركة حماس تلقت دعمًا متميزا من قبل من الاتحاد الأوروبي ، غير أن التجارب السابقة أثبتت أن هذه الأموال الخاصة بإعادة الإعمار تحولت لدعم حماس ، وليس مساندة القطاع المدني وبناء ما دمره الاحتلال خلال الحرب الأخيرة على غزة.

اللافت أنه وفي هذا الإطار قالت مصادر منخرطة في جهود إعادة الإعمار بغزة أن مصر قالت أيضًا إنها ستتحقق من كل دولار يدخل إلى غزة وذلك بسبب شائعات عن سرقة بعض المعدات التي أرسلتها إلى غزة على يد عوامل مرتبطة بحركة حماس.

جدير بالذكر أن عشرات الآليات المصرية وصلت إلى غزة من أجل تلمساعدة في إزالة آثار الدمار الذي طال المنازل والبنايات والأبراج السكنية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه الأخير على غزة.

اللافت أنه وفي ذروة هذه التطورات السابقة تداولت بعض من منصات التواصل الاجتماعي الفلسطينية أنباء تشير إلى غضب رئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار من تركيا .

وأشارت بعض من هذه المنصات إلى أن السبب في هذا الغضب هو ممارسة الخارجية التركية ضغوطا على السلطة الفلسطينية لتولي مهمة إعادة تأهيل غزة ، بدون الاتفاق على حماس فقط.

وقالت هذه المنصات إلى أن تركيا لا ترغب الآن ، وفي ضوء العلاقات مع مصر ، أن تتولى حماس وحدها مسؤولية إعادة الإعمار ، الأمر الذي دفع بحركة حماس إلى أن تدعي بأن أنقرة يجب أن تثق في قدرة الحركة السياسية ، والأهم استطاعتها أيضا على توجيه أموال إعادة التأهيل للاحتياجات المدنية .

وأوضحت هذه المنصات أيضا إلى أن كبار المؤسسات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لا توافق على أن تتولى حركة حماس وحدها هذه المسؤولية ، موضحة في ذات الوقت أن وزارة الخارجية التركية لم تنكر دعمها لاقتراح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مع مصر وقطر بضرورة ضمان وصول أموال إعادة إعمار غزة إلى وجهتها الرسمية أي السلطة الفلسطينية واستغلال وتخصيص هذه الأموال لتحسين حياة المدنيين في غزة المدمرة.

بدورها اشارت تقارير إعلامية أن مصر دعت الفصائل الفلسطينية لعقد اجتماع عاجل الأسبوع المقبل في مصر ، من أجل الحصول على استفسارات واضحة وموحدة حول مختلف القضايا ، بما في ذلك إنقاذ التهدئة. وذكرت مصادر فلسطينية أن عباس كامل قال إن الاجتماع المقبل سيحضره الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن ، للاتفاق على الكثير من الأمور والقضايا الملحة ولعل أبرزها عملية إعادة الإعمار في غزة وتحويل الأموال إلى حركة حماس.

اللافت أن الاتفاق على دعوة محمود عباس أتت بناء على رغبة عدد من القيادات السياسية في حركة حماس على ضرورة حضوره ، وهو ما يعكس أهمية استراتيجية قوية لهذه الخطوة خاصة في ظل التجاذبات السياسية التي تعيشها الساحة الفلسطينية الآن.

المثير للانتباه أنه وفي ذروة هذه التطورات زعمت صحيفة بيروت أوبزرفر أن عدد من القيادات الفلسطينية حذرت من محاولات إضافية من جانب حماس لتحريض الفلسطينيين في الضفة الغربية من أجل تعزيز نفوذها والقضاء على القاعدة الداعمة لفتح والسلطة الفلسطينية.

وقال مصدر فلسطيني مسؤول للصحيفة إنه وبعد جهود كبيرة بذلتها حماس في المواجهة مع الاحتلال تحاول حماس بذل جهود مماثلة للسيطرة على الضفة الغربية حتى لا يتم اتهامها بالفشل في مواجهة إسرائيل.

وتستغل حماس ، والحديث للمصدر ، الأيام السياسية والأحداث المختلفة لمحاولة زعزعة الاستقرار في الضفة الغربية. اللافت أن غالبية الفلسطينيين يقفون وراء السلطة الفلسطينية وأفعالها ، وليس لديهم نية لزعزعة الواقع الحكومي والأمني في المنطقة.

من ناحية أخرى أبرزت عدد من الصحف الخليجية الصادرة خلال الآونة الأخيرة الأهمية السياسية للجولة التي يقوم بها رئيس الوزراء محمد أشتية إلى عدد من الدول العربية أو الخليجية تحديدا. وأجتمع أخيرا رئيس الوزراء محمد أشتية مع الأمير الكويتي نواف الجابر الصباح ، وبحث معه آخر المستجدات السياسية من أجل جمع المساعدات المالية والسياسية لسكان غزة.

وبالطبع اكتسبت هذه الزيارة أهمية كبيرة ، وهو ما قالته بعض من المعاهد البحثية الفلسطينية التي تراقب المحادثات على مواقع التواصل الاجتماعي في الضفة الغربية أنه منذ انتهاء المواجهة ضد الاحتلال ، من الممكن أن نرى بوضوح أن سكان الضفة الغربية يبدون آراء أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بمستقبلهم الأمني والمالي.

الجزائر: تغيرات الخريطة البرلمانية خلال 30 عاماً

تستعد الجزائر لإجراء سابع انتخابات برلمانية ديمقراطية منذ 30 عاما، بعد أن احتكر حزب جبهة التحرير الوطني (قائد حرب التحرير)، العمل الحزبي منذ الاستقلال (1962) دون أن يتاح لأي حزب آخر النشاط القانوني.

ففي 12 يونيو 2021، ستجرى الانتخابات البرلمانية الأولى بعد اندلاع الحراك الشعبي الذي أسقط الولاية الرئاسية الخامسة لعبد العزيز بوتفليقة، الذي أُجبر على تقديم استقالته قبل أيام من انتهاء ولايته الرابعة في 2 أبريل/نيسان 2019، تحت ضغط شعبي وأيضا من قائد الجيش الراحل أحمد قائد صالح.

وتشبه الأجواء التي تجري فيها انتخابات 2021، تلك التي جرت في 1991، إلى حد ما، رغم الاختلاف العميق والمتعدد الأوجه بينهما.

ومكمن التشابه، أن كلاهما يأتي بعد اندلاع انتفاضة شعبية، أجبرت السلطات على تقديم تنازلات وتعديل الدستور، وانفتاح أكثر نحو قوى المعارضة، وسياق دولي شهد سقوط العديد من الأنظمة الشمولية.

أما أوجه الاختلاف فكثيرة، أبرزها أن انتخابات 1991 كانت تأسيسية لمرحلة الانفتاح الديمقراطي والخروج من عهد الحزب الواحد، أما انتخابات 2021 فتسعى لتكريس التداول السلمي على السلطة والخروج من "ديمقراطية الواجهة".

لكن أبرز اختلاف بين تشريعيات 1991 و2021، أن حزبا معارضا استطاع قيادة الحشود الغاضبة لاكتساح الانتخابات في دورها الأول، بينما يفتقد الحراك الشعبي لأي زعامة أو حزب يوحده، ناهيك عن الاختلافات العميقة بين أطيافه، ودعوة غالبيتها للمقاطعة، مما يجعل التغيير الجذري عبر صناديق الاقتراع مستبعدا.

وخلال 30 عاما تغيرت خريطة تمثيل الأحزاب في البرلمان، لكن باستثناء انتخابات 1991، فاز الحزبان الموالیان للسلطة (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) في جميع الانتخابات التي جرت في 1997، و2002، و2007، و2012 و2017.

وتنقسم الأحزاب في الجزائر إلى ثلاث عائلات سياسية كبيرة، تتمثل في التيار الوطني، وأغلب أحزابه موالية للسلطة، والتيار الإسلامي، والتيار العلماني المنقسم بين يساريين وليبراليين.

في 26 ديسمبر 1991، اكتسحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الدور الأول من الانتخابات التشريعية بـ188 مقعدا من إجمالي 389 مقعدا، مقابل 25 مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية (يسار)، وجبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم) 16 مقعدا.

كان واضحا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تشكلت من تحالف ثلاث تيارات إسلامية (السلفيون، والنهضويون، والجزأرة) تتجه للفوز بالدور الثاني، ما يتيح لها تشكيل الحكومة.

الرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد (1980–1992) لم يبد حينها اعتراضه على رئاسة شخصية إسلامية للحكومة، كما أبدت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهتها، مرونة عندما قدمت عرضا تضمن تنازلها عن رئاسة الحكومة لزعيم جبهة القوى الاشتراكية (يساري) حسين آيت أحمد، بحسب شهادة وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الإبراهيمي.

اعلانات المرشحين

مستشار البرهان ينفي وجود توتر عسكري بالخرطوم

قوات سودانية في الخرطوم

نفى كل من الناطق باسم قوات الدعم السريع، والمستشار الإعلامي لرئيس مجلس السيادة السوداني، وجود توتر عسكري بين الجيش والدعم السريع.

جاء ذلك بحسب بيانين منفصلين للعميد الطاهر أبو هاجة، المستشار الإعلامي لرئيس مجلس السيادة، والعميد جمال جمعة آدم، الناطق باسم قوات الدعم السريع، اطلعت عليهما الأناضول.

وقال أبو هاجة إن "ما أوردته بعض الوسائط عن وجود توتر بين القوات المسلحة والدعم السريع لا أساس له من الصحة وإنهما يعملان بتناغم وانسجام تام.

وأضاف "نشر الإشاعة الغرض منه خلق فتنة وهي تعبر عن حالة الإحباط التي تعاني منها بعض الجهات بعد فشل مخططاتها الشريرة من مسيرة 3 يونيو الجاري والتي تمت بصورة حضارية دونما توقع تلك الجهات"

والجمعة ذكرت مواقع إلكترونية سودانية أن حدة التوتر تصاعدت بين قادة المكون العسكري بعد أن رفعت قوات الدعم السريع وتيرة استعدادها القتالي داخل العاصمة الخرطوم.

كما نشرت تلك المواقع صورا لـ"سواتر ترابية" حول القيادة العامة للجيش السوداني بالخرطوم.

على نفس الشاكلة نفى الناطق باسم قوات الدعم السريع ذلك أيضًا، قائلا :" تابعتم وتابعنا ما راج في مواقع التواصل الاجتماعي عن توتر العلاقة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، تلك الشائعة ذات المقصد المعلوم والتي تهدف الى خلق بلبلة وفتنة ومن أطلقها لا يريد خيراً للبلاد، ازعجته ما تقوم به قوات الدعم السريع وقائدها من عمل وطني".

وأضاف "إننا إذ نثق في فطنة شعبنا الآبي ندعوه إلى تفويت الفرصة على من يتربص بثورته المجيدة".

وأكد أن قوات الدعم السريع "جزء لا يتجزأ من قوات الشعب المسلحة، ستظل على العهد حامية للثورة، تقف إلى جانب الشعب في كل كبيرة وصغيرة".

أعلنت السلطات السودانية، مقتل شرطي برصاص مجهولين، "أثناء عمله في تأمين مظاهرات" جرت بالعاصمة الخرطوم، للمطالبة بالقصاص لقتلى حادثة فض "اعتصام القيادة".

وفي 7 مارس 2020 أعلن رئيس مجلس السيادة، عبدالفتاح البرهان، عن مشروع لإعادة هيكلة الجيش السوداني وقوات "الدعم السريع" (تابعة للجيش)، "وفقا لمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية"

وهيكلة القوات النظامية بالسودان واحدة من مهام الفترة الانتقالية، منذ أن عزلت قيادة الجيش في 11 أبريل 2019، الرئيس عمر البشير من الرئاسة (1989 – 2019)، تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية.

المغرب: ندعم كل فرص التواصل والحوار بين الفرقاء الليبيين

قالت الخارجية المغربية، إن المملكة تدعم كل فرص التواصل والحوار بين الفرقاء الليبيين، من أجل إرساء السلام والاستقرار في ليبيا.

وأفادت الوزارة في بيان، أن وزير الخارجية ناصر بوريطة، أجرى الجمعة بالعاصمة الرباط، مباحثات مع كل من رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري.

وأوضحت أن اللقاءات التي تستضيفها الرباط حول الملف الليبي "في إطار الجهود التي تبذلها المملكة بتعليمات من العاهل المغربي (محمد السادس)، لأجل الاستمرار في مواكبة الحوار الليبي والمساهمة في حل الأزمة".

وأضافت: "المملكة تدعم كل فرص التواصل والحوار بين مختلف الفرقاء، لإرساء الاستقرار والسلام في هذا البلد المغاربي الشقيق".

ويتواجد كل من صالح والمشري في المغرب، منذ الخميس، سعيا للتوصل إلى اتفاق بشأن المناصب السيادية والقاعدة الدستورية، وفق مصادر في المجلس الأعلى.

ومؤخرا، اندلع خلاف بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة (استشاري)، حول أساليب وآليات ومعايير اختيار شاغلي المناصب السيادية، مع اتهامات للمجلس الأعلى بانتهاك الاتفاق السياسي لعام 2015، الذي ينص على اختيار شاغلي هذه المناصب بالشراكة بينهما.

وسبق أن احتضن المغرب 5 جولات من الحوار الليبي بين وفدي المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب، وآنذاك، توصل الطرفان إلى اتفاق حول آلية تولي المناصب السيادية، واستئناف الجلسات لاستكمال الإجراءات اللازمة بشأن تفعيل الاتفاق وتنفيذه.

ولعدة سنوات، عانت ليبيا صراعا مسلحا، فبدعم من دول عربية وغربية ومرتزقة ومقاتلين أجانب، قاتلت مليشيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، حكومة الوفاق الوطني السابقة، المعترف بها دوليا.